

مسارات التحالفات والأهمية الجيوسياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٨ وأثرها في تشكيل الحكومة

د. أيمن أحمد محمد الشمري*

الملخص

شهدت الانتخابات البرلمانية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحالفات انتخابية مثلت الهويات الفرعية أكثر من كونها تحالفات وطنية، لا سيما باستخدام نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، الذي كان من مخرجاته حكومات إئتلافية ضعيفة، ولم تخلو من التدخلات الخارجية في رسم معالم تلك التحالفات وصولاً لتشكيل الحكومة، مما أدى إلى زيادة الصراع على السلطة وانعدام الثقة بين الأحزاب السياسية، وتكونت بنية سياسية وإدارية قائمة على أساس منهج المحاصصة، أثرت على مخرجات النظام السياسي وعدم تحقيق أهدافه، وانتشار ظاهرة الفساد.

Abstract: –

Parliamentary elections in Iraq after ٢٠٠٣ witnessed electoral alliances that represented sub-identities rather than national alliances, especially using the proportional representation electoral system, which was a result of weak coalition governments, and was free of external interventions in drawing up these alliances to form a government. Led to an increase in the authority struggle and lack of confidence among the political parties, and formed a political and administrative structure based on the approach of quotas, affected the outputs of the political system and failure to achieve its objectives, and the spread of corruption.

المقدمة:

تعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ الأهم من بين العمليات الانتخابية العديدة التي جرت بعد العام ٢٠٠٣، لأن الحكومة التي انبثقت منها مخولة بإنجاز مهمات غاية في الصعوبة لرسم مستقبل العراق داخلياً وخارجياً في مرحلة ما بعد القضاء على "داعش"، إذ بعد مرور عقد ونصف على العملية السياسية والفشل الذي أصابها بسبب الفلسفة السياسية التي بني على أساسها النظام السياسي واقتسام السلطة والامتيازات، وبعد ثبوت عدم قدرة الأحزاب السياسية المتنافسة على الوفاء بوعودها وبرامجها الانتخابية، وفقدان ثقة المواطن بالعمل السياسي في العراق الأمر الذي أربك القوى السياسية الحاكمة، وجعلها تشعر بالقلق والخوف من نتائج العملية الانتخابية، لاسيما بعد أن كشفت كل أوراقهم التي يضغطون بها من أجل بقائهم في السلطة وإدامة زخم الحراك السياسي، بفعل ما مر به المواطن العراقي من الاحساس بالخيبة والخذلان من احزاب سياسية استهانت به ولم توفر له ابسط الحاجات الانسانية التي توفرها افقر الدول في العالم لمواطنيها. لذلك باتت هذه الانتخابات الأهم والأخطر على مستقبل العمل السياسي لمن هم في السلطة بعد أن تعالت اصوات العراقيين بالتغيير والاصلاح ومحاربة الفساد والفاستدين، ولم تكن الأحزاب السياسية الحاكمة غافلة عما يحدث منذ الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤، وأدركت ان التوجه العام بدأ بالتغير وتحديداً بعد سقوط الموصل الذي انذر بتحويلات جذرية في المعادلة السياسية العراقية وحاولت جاهدة استغلال الوضع الأمني المتردي لاستعادة وضعها ومكانتها السابقة من خلال استغلال المتغيرات الجديدة في الوضع الأمني ودخول الحشد الشعبي كمتغير فاعل ومؤثر على خيارات الناخبين، لذا سعت جاهدة لتشكيل تنظيمات عسكرية والرهان على مستقبلهم السياسي من خلال محاولاتهم تجبير انتصارات الحشد الشعبي لمصالحهم الحزبية. فتكوّن حراك سياسي عبرت عنه مواقف زعماء الكتل والتيارات والأحزاب السياسية من المتغيرات والتحديات التي رافقت العمل السياسي، فتبلورت في مشاريع سياسية تم تبنيها والترويج لها اعلامياً في محاولة لإثبات وجودها وتماھيها مع تطلعات الرأي العام العراقي الذي سيكون له القول الفصل في الانتخابات.

فرضية البحث:

حظيت الانتخابات البرلمانية العراقية باهتمام خاص، على المستوى الوطني والاقليمي والدولي كون نتائجها تؤثر على طبيعة العلاقات التي تربط العراق بالدول الأخر لاسيما الإقليمية، وهذا ما يجعلها عرضة للتدخل الخارجي.

قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، الأول لرصد المشاريع الانتخابية ليتسنى لنا فهم طبيعة

التوجهات السياسية فُيّل إجراء الانتخابات، والثاني لمعرفة الأهمية الجيوسياسية للخريطة الانتخابية المرتقبة بالنسبة للدول المؤثرة إقليمياً ودولياً في رسم معالم السياسة العامة العراقية، والثالث أثر التحالفات الانتخابية والبرلمانية على تشكيل الحكومة العراقية.

المبحث الأول

المشاريع الانتخابية للقوى السياسية العراقية

قبل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ .

كلما اقترب موعد الانتخابات البرلمانية تزداد تبعاً لذلك حدة التنافس والصراع السياسي بين القوى والتيارات والأحزاب السياسية في العراق والسعي لإيجاد تكتلات وتحالفات سياسية، لا سيما بالتزامن مع عملية حسم المواجهة مع تنظيم "داعش" الإرهابي لصالح الشعب العراقي. وفي سياق هذا الحراك ثمة ملامح عامة لعدد من المشروعات السياسية لبعض القوى والتكتلات الحزبية بدأت في الظهور على ساحة المشهد السياسي العراقي، والتي تستخدمها تلك القوى كبرامج للتسويق الانتخابي، وفيما يأتي أهم تلك المشاريع^(١).

أولاً: مشاريع مكونات التحالف الوطني وتقاطعاتها.

مشروع الأغلبية السياسية: طرح هذا المشروع رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي في نهاية حكومته الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)، بعد أن أدرك انفرط عقد التحالف الوطني وتقاطعه مع زعيم التيار الصدري الذي يرجع إلى محاولة المالكي تحجيم النفوذ المتنامي لزعيم التيار واتباعه والتصدي لهم فيما عرف بـ "صولة الفرسان" التي امتدت من البصرة إلى مدينة الصدر وراح ضحيتها المئات من المواطنين الصديريين والمدنيين. وتقاطعه مع القوى السياسية السنية لا سيما بعد التصدي لهم بالقوة في ساحات الاعتصام العام ٢٠١٣، وكذلك تنصله من الاتفاقية السرية التي بموجبها صوت له الكرد على رئاسة الحكومة والتي سميت "باتفاقية أربيل"، الأمر الذي دعاه إلى اللجوء لطرح مشروع الأغلبية السياسية في محاولة منه للبقاء في الحكم لدورة ثالثة باستخدام وسائل الاكراه والإغراء لحشد الحلفاء، ولكن استعماله لغة التهديد للمرجعية الدينية كانت السبب الذي أفقده الدعم الشعبي، نتيجة الإحساس والشعور بأن سياساته السلطوية باتت لا تختلف شيئاً عن السياسات القمعية السابقة التي تعرض لها الشعب العراقي والمرجعية على حد سواء، ومن ثم تم اقصائه من الدورة الثالثة بالرغم من حصده اعلى الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ لصالح رئيس الوزراء حيدر العبادي.

كان الهدف من المشروع حصر تداول العملية السياسية بين القوى الشيعية التقليدية، والحفاظ على تحالفاته مع القوى الدينية المتشددة منها، الأمر الذي يقضي على آلية التوافق التي جرى العمل بها منذ تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة في عام ٢٠١٤، ومع ان مشروعه ظاهرياً يقبل الأطراف كافة إلا أن ملامحه بدت واضحة في تصدير سياسات إقصائية مقنعة في صورة الأغلبية السياسية البرلمانية المأمول تحقيقها من جانب ائتلاف دولة القانون في الانتخابات البرلمانية^(٢) عبر تطبيق "نظرية المخاوف المتبادلة" الهادفة لتكريس الانقسام لتحقيق الهيمنة والسلطة والنفوذ^(٣).

مشروع الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد: وهو المشروع الذي تبناه السيد مقتدى الصدر على النقيض من مشروع المالكي، إذ يرفض زعيم التيار الصدري وفقاً لمشروعه نظام المحاصصة الطائفية ويطالب بتأليف حكومات غير حزبية ومن التكنوقراط، ويعارض عودة نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء عبر مشروع الأغلبية السياسية الحزبية، لاعتقاده بأن النهج السلطوي الذي اتبعه المالكي في الحكم شوه العمل السياسي وسار به لمصالحه الشخصية سعياً منه للبقاء في سدة الحكم متناسياً دعم حلفائه الذين اوصلوه للمنصب. وما مشروع الأغلبية السياسية المطروح إلا آلية يسعى من خلالها المالكي لحسم القرارات البرلمانية لصالح سياساته السلطوية.

ويرى الصدر أن الخطوة الأولى في الإصلاح السياسي تبدأ من إصلاح المؤسسة المسؤولة عن سير العملية الانتخابية من خلال حل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وانتخاب اعضاء جدد وفق معايير الكفاءة والنزاهة بعيداً عن المحاصصة الحزبية والطائفية وتعديل قانون المفوضية، وإقرار قانون جديد للانتخابات عادل ومنصف، وتأتي تلك الدعوة على خلفية اعتقاد الصدر واتباعه بأن مجلس المفوضية السابق قد عمل على دعم المالكي وزاد من اصواته الانتخابية وأن تشكيل مفوضية جديدة من شأنه وضع حد لتطلعات المالكي وحلفائه داخل التحالف الشيعي الحاكم للحصول على عدد كبير من مقاعد البرلمان خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨.

لكن من المفارقات أن التيار الصدري قد رشح أحد أعضائه لشغل منصب مفوض كجزء من حصتهم الحزبية في تشكيل المفوضية الجديدة والمعروف عن هذا الرجل بأنه جزء من المفوضية الأسبق المتهمة بالفساد. وهذا ما يدعونا إلى التساؤل هل أن موقف التيار الصدري من منظومة الفساد موقف وطني ينم عن الإحساس بالظلم والحرمان الذي لحق بالشعب العراقي وحجم الخسائر التي قادت البلاد إلى أسوأ مصير تمثل باحتلال عصابات "داعش" الإرهابية ثلث مساحة العراق ليدفع الشعب العراقي جراء ذلك دماء آلاف الشهداء من شبابه. أم أنه موقف شخصي تجاه سياسات المالكي السلطوية التي استهدفت التيار الصدري لتقليص نفوذه من خلال شن العمليات العسكرية ضده وزج انصاره بالسجون؟. وهل أن التيار الصدري جاد في موضوعة الإصلاح ويسير

بخطى ثابتة لتحقيق مشروعه الإصلاحية؟. أم أن هناك ضغوط داخلية وخارجية تحاول إرجاعه إلى أحضان التحالف الوطني؟. هذا ما سنحاول الإجابة عنه في مسارات التحالفات الانتخابية المرتقبة ، سيما وان الإصلاح يتلخص بالخروج من المحاصصة الطائفية وإعادة بناء العملية السياسية وفق المواطنة.

والجدير بالذكر أن المشروع الإصلاحي للتيار الصدري يعتمد على الأسس الآتية^(٤):

إن الكتلة السياسية التي ستخوض الانتخابات يجب أن تكون وطنية خالصة بغض النظر عن الأيديولوجيا التي تعتقها. سواء سميت عابرة للطائفية أم المحاصصة على أن تكون قادرة على محاسبة الفاسدين، ومؤمنة على المال العام.

إن التغيير ليس بالوجه فقط وإنما تغيير جوهري بحيث لا يشترك بهذه الكتلة كل من اشترك مع التيار في العمل السياسي السابق، لا سيما من ترشح لدورتين برلمانيتين، وأن التيار لا يرشح أحد بعينه، والقيادات العليا التنفيذية يجب أن تكون نزيهة، وكفوة ومهنية، حتى تشعر بالفقراء والمساكين.

إن فلسفة التيار الصدري في تبني هذه الأسس الإصلاحية لترسيخ الهوية الوطنية، تنبع من اعتقاد قيادات التيار الصدري، وفي مقدمتهم السيد مقتدى الصدر، بأن التيار الصدري تيار جماهيري وليس حزبي، وأن تشكيل كتلة الأحرار فرضته الظروف السياسية السابقة، وأن العمل الحالي بتبني كتلة عابرة للطائفية يُدخل قيادات التيار مع الجماهير، والاختار أوسع وأشمل من كتلة الأحرار، لاعتقادهم أن قوة التيار الصدري تكمن في عمقه الجماهيري، وهو القادر على التغيير، وأن البقاء في العمل السياسي، والسير في طريق الإصلاح ممكن مع القواعد الشعبية، وليس بحزب سياسي. هذه الرؤية الإصلاحية أحدثت انشقاقاً في داخل التيار الصدري من شخصيات تحولت إلى مجاميع، وثبت أن سبب وجودهم في العمل السياسي للحصول على مكاسب شخصية^(٥).

مشروع التسوية السياسية: وهو المشروع الذي يروج له رئيس التحالف الوطني السيد عمار الحكيم، ويستهدف المشروع تحقيق مصالحات تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والمذهبية، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وذلك في إطار الإعداد لمرحلة ما بعد "داعش". وهو بذلك يظهر قدراً من التودد والوئام نحو الجميع داخل وخارج التحالف الوطني. والملاحظ أن طروحات السيد عمار الحكيم تنظيرية منتجة لمصطلحات سياسية جديدة، مؤطرة بأساليب معتمدة على تفاسير النصوص الدينية وما تحمله من معنى ظاهري وباطني أكثر من كونها طروحات قابلة للتطبيق. وهذا المشروع لا يختلف كثيراً عن المشاريع السياسية التي روج لها السياسيون على المستوى السياسي والاعلامي تحت عناوين (الشراكة الوطنية، حكومة التوافق

الوطني، حكومة الوحدة الوطنية)، ولم تكن في الواقع سوى شراكة لتقاسم السلطة والمغانم والامتيازات وفق نظام المحاصصة، بعيدة كل البعد عن النهج الوطني ومصلحة الوطن والمواطن. ومشروع التسوية السياسية لم يختلف عن مشروع المصالحة الوطنية الذي طرح بقوة بعد العام ٢٠٠٣ لعدة مرات، وفشلت جميعها بسبب اعتماد آلية عقيمة لا تستند على المنطق، ولا يختلف عنه من حيث المضمون بمعنى (على ماذا التصالح) أو من حيث الآلية (من يتصالح مع من)، وربما الاختلاف بين المشروعين نجده في مفردة كلمة "التسوية" بدلاً من كلمة "المصالحة" ليس إلا. أي أن التغيير بنبوي وليس فكري وثقافي وأخلاقي^(١). والسؤال هل أن موقف السيد عمار الحكيم هذا يعبر عن موقف التحالف الوطني والمجلس الأعلى؟، وما هو الموقف حينما انسلخ من الأخير وأسس تيار الحكمة الوطني؟ وهذا ما سيتضح عند مناقشة حراكه السياسي وتطلعاته الانتخابية ورؤيته من تأسيس تياره الجديد.

ثانياً: مشاريع القوى السنية وتقاطعاتها.

حاولت الأحزاب السنية العراقية اللاحق بنظيراتها الشيعية التي تتمتع بقاعدة انتخابية أكبر تحريك المشهد السياسي الراكد لا سيما أن جمهورها يعاني التهجير، والهجرة، والنزوح، والمرض، والعوز في مناطق نزوحهم، وتدمير مدنهم، ومنازلهم، حتى باتت مناطق لا تصلح للعيش بسبب الدمار الذي لحق بها من تنظيم "داعش" ومعارك التحرير. في ضوء ذلك تبلور مشروعان الأول قديم جديد للقوى السياسية والأحزاب والشخصيات التي شاركت في العملية السياسية وتمسكت بالسلطة، والثاني من قوى اجتماعية فقدت الثقة بالسياسيين الذي ادعوا تمثيل المكون السني في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه نتيجة السياسات والممارسات الخاطئة لممثليهم.

مشروع تحالف القوى الوطنية العراقية: قدمه رئيس البرلمان سليم الجبوري وبدأ بتشكيل تحالف يضم ٣٠٠ شخصية سنية بينهم نواب وزعماء قبائل من المحافظات التي يسيطر عليها تنظيم "داعش". ويحظى هذا المشروع بدعم محلي ويتلقى مساعدات خارجية من تركيا و بعض دول الخليج العربي. الهدف من التحالف ضم معظم القوى والأحزاب السنية العراقية في مشروع سياسي جامع استعداداً لمرحلة ما بعد القضاء على "داعش". ويستهدف المشروع أيضاً (وفق وجهة نظر سليم الجبوري) تجاوز سياسات الاحتقان الطائفي ومواجهة سياسات التغيير الديموغرافي التي تنتهجها قوى التحالف الشيعي الحاكم في بعض المحافظات السنية. وقد جاء في بيان تأسيس التحالف السني الجديد أن مستقبل المحافظات السنية المحررة من "داعش" مرهون بمدى قدرة ذلك التحالف على التفاعل مع تحديات المرحلة الجديدة. هذا التحالف جاء بناءً على معطيات داخلية فرضها الواقع العراقي لتصحيح مسار العملية السياسية، وسيعمل بالتعاون مع الحكومة والجهات

التنفيذية الوطنية ذات العلاقة ومع المنظمات الدولية والدول الداعمة، على إيجاد الحلول السريعة والحقيقية لمشكلة النزوح وإعادة النازحين إلى مناطقهم ليكونوا جزءاً مهماً وعاملاً أساسياً في مشروع إعادة الإعمار^(٧).

ضم التحالف أغلب الأحزاب والشخصيات السياسية التي فشلت في تمثيل المكون السني بعد العام ٢٠٠٣، متحدون بقيادة أسامة النجيفي والعربية بقيادة صالح المطلك والوفاء للأنبار بقيادة قاسم محمد الفهداوي وديالى هويتنا بقيادة سليم الجبوري. وتؤدي هذه الأحزاب السياسية دوراً ثنائياً في العملية السياسية، مشاركاً مدهناً من جهة، ومعارضاً واهناً من جهة أخرى. ولم يحظ تحالف القوى السنية بإجماع قادة السنة في البرلمان مما يؤدي إلى حدوث انشقاقات قبل وبعد الانتخابات البرلمانية.

ونجد أن الدعوة لتمثيل المكون باتت أمراً مستهجناً لدى الرأي العام العراقي من كلا الطائفتين، وما هذا المشروع إلا محاولة لاستمالة الناخب السني بإثارة مشاعر المذهبية من جديد، والانتصار للمظلومية التي وقعت عليهم بسبب احتلال مناطقهم من تنظيم "داعش"، وتكريس مفهوم المكونات، ولا يخفى الدور الذي لعبه بعض السياسيين من السنة في دعم تنظيم القاعدة ومن ثم "داعش" الإرهابي بحجج انطلت على البسطاء وذاقوا الويلات من هذه السياسات الطائفية التي لا تبحث إلا عن مواقع متقدمة في السلطة في محاولة للحفاظ على مكونات التحالف الأساسية. والغاية من هذا المشروع هي^(٨):

تسويق الوجوه القديمة (المستهلكة) نفسها للمرحلة المقبلة.

الحصول على دعم مالي من المانحين، ليس لإعمار المدن بعد تحرير الموصل كما يدعون، وإنما لاستغلال حاجة المتضررين عن حرب التحرير ضد "داعش"، بشراء أصواتهم في الانتخابات المقبلة، ومن ثم البحث عن تحالفات لتشكيل حكومة محاصصة من جديد.

مشروع عشائر غرب الأنبار: ويمثله تحالف لعدد من القوى السنية التي لم تشارك في التحالف السني السالف ذكره. ويقوم المشروع على ميثاق يستهدف ضمان السلم الأهلي بين مكونات المجتمع العراقي، وإعادة تأهيل أبناء العشائر السنية ودمجهم في الحشد العشائري، على أن يدمج الأخير في الجيش الوطني العراقي. ويأتي الميثاق تأكيداً على الإرادة الشرعية والوطنية، والوفاء بالالتزامات، وضمان مستقبل أفضل، والابتعاد عن ويلات الفتن والتناحر، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي مزقه "داعش" الإرهابي.

ثالثاً: المشروع الوطني: وهو المشروع السياسي للكتلة الوطنية العراقية التي يترأسها الليبرالي إياد علاوي. ويطالب المشروع ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والإصلاح.

كما يدعو إلى تشكيل حكومات تكنوقراط بعيداً عن المحاصصة الحزبية، ويطالب بكسر سيطرة الأحزاب الدينية على السلطة. والمشروع يعد رد فعل على حالة الفشل التي حظيت بها تجربة الأحزاب الدينية الشيعية في حكم العراق، ومشروعه عابر للطائفية.

ولمحاولة إعادة انتاج الائتلاف السابق وتحريك حالة الجمود الذي أصابه، عمد زعيمه، اياد علاوي الى تحويل حركة الوفاق التي يتزعمها ايضاً الى حزب سياسي لخوض الانتخابات العامة المقبلة.

وفي أول تصريح لعلاوي بعد اعلان تشكيل "حزب الوفاق"، إن "الاولوية في التوجه لدينا تكمن في مقاومة الارهاب وتأمين المواطنين واعادة النازحين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل". لكن رهان علاوي على تحقيق هذه الوعود لناخبيه لا تختلف عن تقاعسه في أداء مهمة المصالحة الوطنية التي من مسؤوليته، بوصفه نائب رئيس الجمهورية في هذا الشأن، ويبدو أنه عاجز عن التأثير على الشارع العراقي، بل وأكتفى بانتقاد الاداء الحكومي وإدانة نظام المحاصصة واستشراء الفساد وارتباط وجوه الطبقة السياسية بجهات اجنبية^(٩).

رابعاً: مشروع الدولة المدنية الديمقراطية: دولة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، دولة المؤسسات الدستورية والرفاه والعدالة الاجتماعية. مشروع التيار المدني، وهو المشروع الذي طرحه مجموعة من الناشطين المدنيين بعد العام ٢٠٠٣ رداً على التوظيف السياسي للدين في العمل السياسي، واستقطب القوى والشخصيات الديمقراطية والليبرالية في العراق، تبنى إقامة الدولة المدنية على أساس المواطنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونبذ كل أشكال التمييز، وبناء الدولة وفق معايير الكفاءة والنزاهة بعيداً عن المحاصصة الطائفية أو الإثنية، وتم التعبير عن هذا المشروع بوسائل وآليات متعددة شملت التظاهر والاعتصام تعبيراً عن السخط الجماهيري إزاء السياسات الحكومية التي قيدت الحقوق والحريات وانتهكت المبادئ الديمقراطية التي نص عليها الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، وانتهجت اساليب المدافعة والمساندة لحقوق فئات المجتمع المختلفة، وإقامة الفعاليات التي تحث على تبني القيم الديمقراطية على المستوى المجتمعي في محاولة لزيادة الوعي الديمقراطي الذي يعد الأساس في إدامة وحماية النظام الديمقراطي بوسائل مدنية سلمية.

إن النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ نظاماً سقيماً عانى من الفساد السياسي والإداري الذي نخر مفاصل الدولة جميعها، وتحمل التيار المدني عبئ المواجهة والتسقيط الاعلامي والمجتمعي من الطبقة السياسية الحاكمة لحين دخول التيار الصدري عام ٢٠١٥ مع التيار المدني في مشروع الإصلاح السياسي والتظاهر في ساحة التحرير.

ويمكن القول عبر تطور الأحداث السياسية أن التيار المدني فرض وجوده في الساحة السياسية

واستمال الرأي العام العراقي إلى مشروعه الوطني، وأصبح منافساً قوياً للأحزاب الحاكمة، ومحط أنظار الكثير في الداخل والخارج، ومسيرته السياسية تدل بوضوح على نضوج المشروع الوطني لديه، ووضوح رؤيته الإصلاحية للنظام السياسي الحالي. وفي ضوء ما تقدم يمكن الاستدلال بشكل بديهي أنها مشاريع الغاية منها كسب وحشد الأصوات الانتخابية قبل اجراء الانتخابات البرلمانية، وذلك لأهمية هذه الانتخابات على مستقبل القوى والأحزاب السياسية المتنافسة، ولإدامة زخم الحراك السياسي واثبات الوجود في الساحة السياسية، وكذلك البحث عن حلفاء في لعبة توازنات جديدة قد تغير من خريطة التحالفات الانتخابية ولتدعيم جبهة التفاوض في تشكيل الحكومة القادمة، ولا تخلو تلك المشاريع من التأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية لرسم خريطة التحالفات البرلمانية والحكومية، والعراق بات مسرحاً لتصارع المصالح، ومحلاً للتدخلات الخارجية، لاسيما أن قواه السياسية تدّين بالولاء لتلك الدول مُحاجةً بالمساعدات التي قُدمت للعراق في تصديده لتنظيم "داعش" الإرهابي. وهذا ما سيتم مناقشته في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

الأهمية الجيوسياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨

إن العمليات الانتخابية السابقة لم تكن بمنأى عن التدخلات الخارجية وإفرازاتها السلبية في البيئة الداخلية، وما ترتب على ذلك من زيادة الخلافات بين أقطاب العملية السياسية نتيجة لصراع المصالح، الأمر الذي انعكس سلباً على مزاج الناخب العراقي، وهذا ما دعا القوى والأحزاب السياسية الحاكمة بانتهاج خطاب "قومي جديد" والابتعاد عن رعاتهم الخارجيين في المنطقة، وإظهار الولاء للوطن في محاولة للتماهي مع رغبة العراقيين بقيادات وطنية تعمل من أجل المواطن. ولكن شدة اضطراب المشهد السياسي والأمني في العراق جعل من السياسة الداخلية العراقية قضية دولية، وأصبح تعدد تمثيل جماعات المصالح في الحكومة المركزية بالبلاد سبباً في تعقيد بناء ائتلاف بينهما مما يترك مجالاً للدول الإقليمية لإقحام أجنداتها المتنافسة. وفي ظل هذا الوضع نجد أن العديد من السياسيين يدافعون عن الهوية العراقية ويدينون الفساد ويرفضون التأثيرات الخارجية لتلبية مطالب الجماعات الطائفية والعرقية، في الوقت الذي تقوم قوى إقليمية مثل تركيا وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي بتقديم دعم مالي وسياسي للعديد من الأطراف العراقية^(١٠).

أولاً: إيران والتحالف الوطني

عملت التقاطعات على تغيير بعض الولاءات نتيجة الهيمنة الخارجية على عملية صنع القرارات الوطنية وكان التيار الصدري السّابق في تحول ولائه ورفض الهيمنة الإيرانية على العملية السياسية، وما تعليق التيار الصدري عضويته في التحالف الوطني إلاّ محاولة للخلاص من النفوذ الإيراني المتمثل بالمالكي، وهذا الرفض الضمني تبعه رفض علني إذ بدأ تيار الصدر توظيف ذلك من خلال تظاهرات انصاره التي كانت تنادي بشعار "إيران بره بره"، فضلاً عن تحركات الصدر الخارجية وزيارته المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى التي ساءت إيران، في محاولة من الصدر للحصول على تأييد داخلي وخارجي لمنهجه الإصلاحية لاستمالة الناخبين السّنة في الانتخابات المحلية والبرلمانية القادمة.

ليأتي بعد ذلك انشقاق السيد عمار الحكيم من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ودون إضاعة أي وقت، شكل الحكيم مجموعة جديدة، "تيار الحكمة الوطني" وهذا يعد جزءاً من محاولته الحفاظ على قدرته التنافسية قبل الانتخابات البرلمانية القادمة، من خلال تقريب القيادات الشابة والتودد للناخبين الشباب وبناء مصداقيته "القومية". ولم ترحب إيران بهذا الانشقاق ورفضته إلاّ أن الحكيم استطاع أن ينسلخ من المجلس الأعلى والضغط الإيراني ليؤسس حزباً جديداً يعبر عن رؤى وأفكار وطنية خالصة.

وقد اختلفت الآراء بشأن أهداف تلك النقلة النوعية التي أحدثها عمار الحكيم وكما يأتي^(١١):
الرأي الأول: أن الحكيم استهدف التخلص من الصبغة الدينية التي يتسم بها المجلس الأعلى الإسلامي عبر تأسيس تيار له صبغة ليبرالية وليست دينية، لاسيما وأن المزاج العام العراقي بدأ ينتقد التيارات السياسية ذات الصبغة الدينية، بل عدها المسؤولة عن العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية التي يعاني منها العراق.

الرأي الثاني: إن خطوة تأسيس الحكيم لتيار غير ديني جاءت عن قراءة مستقبلية من جانبه للأوضاع العراقية في مرحلة ما بعد "داعش"، التي قد لا تحظى فيها الأحزاب الدينية بالمكانة نفسها التي كانت عليها قبل عام ٢٠١٥. وهو العام الذي شهد احتجاجات خرجت من المحافظات الشيعية نفسها لنتنقد سياسات الحكومات الشيعية المتعاقبة وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع في العراق على المستويات كافة.

الرأي الثالث: إن خطوة الحكيم تدخل ضمن حسابات الاستعداد للانتخابات التشريعية المقبلة، من باب أن انفصال الشخصيات السياسية القيادية من أحزابها الدينية المعتادة، ما هو إلا محاولة للهروب من الأخطاء السياسية الفجة التي وقعت فيها تلك الأحزاب عبر تكوين تيارات جديدة تحمل الطابع المدني.

وتكمن الأسباب الرئيسة والحقيقية للانشقاق من وجهة نظر كلا الطرفين قيادات المجلس الأعلى والسيد عمار الحكيم بالتقاطع في الآتي^(١٢):

محاولة السيد الحكيم تمكين الشباب من العمل السياسي والتصدي للمسؤولية وتسهم المناصب الحكومية، وهو الأمر الذي يرفضه القياديين المخضرمين في المجلس الأعلى، أمثال: باقر جبر صولاغ، وجلال الدين الصغير، وعادل عبد المهدي، إذ يشترطون العمل بهذا المبدأ بعد دورتين انتخابيتين بدءاً من انتخابات ٢٠١٨ في محاولة لصرف النظر عن هذه الفكرة.

سعي السيد الحكيم التخلص من النفوذ الإيراني المتحكم بالقيادة العليا للمجلس الأعلى، إذ تعد إيران أن المجلس الأعلى صنيعتها وأداتها في إدارة مصالحها داخل العراق، نتيجة الدعم اللامحدود الذي حظي به المجلس الأعلى منذ التأسيس عام ١٩٨٢ وبعد التغيير عام ٢٠٠٣، ومن ثم فإن الخيارات الوطنية مرهونة بالموافقة الإيرانية وهذا ما لا يرضاه السيد عمار الحكيم.

القضية الأهم جداً وهي مسألة ولاية الفقيه والانقياد لمرشد الجمهورية الإسلامية من قبل قيادات المجلس الأعلى، وتحول السيد الحكيم بالولاء لمرجعية النجف الأشرف أحدثت شخاً كبيراً بطبيعة العلاقة بين الطرفين.

انفراد السيد الحكيم في القرارات، وقيادة المجلس الأعلى من دون الرجوع الى القيادات بالمشورة الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة بين الحكيم وقيادات المجلس الأوائل.

ترتب على هذا الموقف أن أوقفت إيران دعمها المادي والمعنوي للسيد عمار الحكيم وبالمقابل تم دعم المجلس الأعلى بسخاء للحفاظ عليه وعلى أعضائه من التسرب وإتباع السيد الحكيم، لأن الحكيم وريث لعائلة دينية شيعية ذات نفوذ وعلاقات قوية في العراق، ويمكن للتيار الجديد أن يؤثر على أداء المجلس الأعلى الإسلامي بالعراق في الانتخابات المقبلة.

ونجد أن كلا الحزبين سيفقدان من اصواتهم الانتخابية لعدم قدرتهما على اقناع الآخرين بالدخول معهم في ائتلاف جديد، إلا إذا عملت إيران على تقارب وجهات النظر ودخولهما ضمن ائتلاف واحد، لأن انشقاق الأحزاب الإسلامية يترك أثراً في نفوس جمهور الناخبين لاعتقادهم أنه ينم عن روح الاستئثار بالسلطة ومراكز القرار، لا سيما إذا أخذنا الموقف السلبي للمرجعية الدينية في النجف الأشرف من الأحزاب السياسية الحاكمة ومدى تأثير ذلك في المجتمع الشيعي.

ولا شك أن إيران مستاءة من أن بعض السياسيين الشيعة نأوا علناً بأنفسهم عن طهران، رغم أنها راعيتهم الإقليمي لأن وضعهم كقوى مستقلة بعيداً عن وصايتها، سيجعلهم يفوزون بأصوات الناخبين العراقيين. إلا أن طهران وهذا ديدنها سوف لن تقطع علاقتها بالزعيمين مقتدى الصدر وعمار الحكيم بل ستبقى على تواصل معهما في محاولة للملء البيت الشيعي وإعادة التحالف الوطني

ككتلة نيابية كبيرة لها جمهور واسع من الناخبين الشيعة.

أما بشأن حزب الدعوة الطرف الأقوى في التحالف الشيعي فهو الآخر يعاني من الصراع الداخلي، إذ يشهد نزاعاً داخلياً بين جناح رئيس الوزراء السابق والأمين العام للحزب نوري المالكي وجناح رئيس الوزراء حيدر العبادي، بسبب موقف المالكي المؤيد لإيران والمناهض للولايات المتحدة، ويستند العبادي إلى دعم القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللذان يمنحانه وضع "الحليف" في حربهما على الإرهاب، وهو الدعم الذي تنتظر إليه طهران بعين الريبة والشك، مخافة أن يؤدي تقارب العبادي وواشنطن إلى الإضرار بخريطة النفوذ والسيطرة الإيرانية في العراق خلال ترتيبات ما بعد "داعش" وما بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨^(١٣).

ونرى أن طبيعة الخلاف بين المالكي والعبادي لا ترقى إلى حد الانشقاق من الحزب وتكوين حزب جديد كما فعلها الجعفري سابقاً وكَوَّنَ تيار الإصلاح، وقد نفى العبادي بنفسه فكرة تشكيل ما يسمى بحزب "التحرير والبناء"، كما أن ارتباطه بالحزب وانقياده لسياساته العامة تبدو واضحة، وهو يحاول أن ينفذ الحزب من الوضع المأزوم، وهو يراهن على حصد الأصوات الانتخابية بهدوء، لاعتقاده برغبة اطراف العملية السياسية ببقائه في منصب رئيس الوزراء فيما إذا حصل على ما يؤهله لتولي المنصب، من خلال اقتناع الآخرين بسياساته الهادئة، ومن ثم إذا تطلب الأمر الانسلاخ من الدعوة سيكون بوضع أقوى وأفضل، كما أن المالكي لا يريد أن يخسر عضوية العبادي في حزب الدعوة، لأنه في حال ترشح العبادي منفرداً في الانتخابات البرلمانية المقبلة فإن الانشقاق سيكون محاولة واضحة للنأي بنفسه عن المالكي والنفوذ الإيراني الذي يمثله، وهذا ما لا تسمح به إيران إذ أن موقفها من السيد الحكيم واضح جداً فقد رفض السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية موضوع الانشقاق وتشكيل تيار جديد رفضاً قاطعاً مبرراً ذلك بأن المصلحة العامة تتطلب بقاءه ضمن المجلس الأعلى^(١٤)، فإذا كان المجلس الأعلى وهو بهذا الحجم فكيف سيكون الموقف في حال انشقاق الدعوة وهو الماسك بزمام السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣؟.

ونرى أن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في الحصول على مواقع النفوذ داخل العراق سيزداد كلما اقترب موعد الانتخابات، وفي الوقت الذي ستعمل طهران على لملمة شتات التحالف الوطني واستعادة وضعه السابق، ستعمل الولايات المتحدة على كسب ولاء بعض اطرافه لاسيما مقتدى الصدر وعمار الحكيم وحيدر العبادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو الموقف الأصعب بالنسبة للولايات المتحدة بلحاظ التوجهات الدينية والمذهبية الغالبة على مكونات التحالف لاسيما السيد مقتدى الصدر الذي يتقاطع مع الولايات المتحدة بشكل أكبر من الآخرين. وهذا ما سيمهد

لخلافات كبيرة بين إيران وحلفاء الولايات المتحدة ستتخذ وضعاً أشد شراسة.

وعلى الرغم من الابتعاد الأمريكي لاسيما بعد الانسحاب عام ٢٠١١، إلا أنه لا يمكن لواشنطن تجاهل انتخابات العراق . وأهم الأسباب التي تكمن وراء ذلك، أن الشراكة بين البلدين قد شهدت تراجعاً منذ الانسحاب، ونتيجة لذلك، فإن التفاعل الأمريكي لاسيما بعد عام ٢٠١٤ ودعم حكومة العبادي في محاربة تنظيم "داعش"، سوف يثبت للعراقيين بأن الولايات المتحدة هي شريكهم الأفضل، كما أنها قد تستعيد بذلك النفوذ الذي تفتقره حالياً. وسوف يبعث ذلك برسالة واضحة إلى طهران مفادها أن الولايات المتحدة ليست بصدد التخلي عن المنطقة، وفي القلب منها العراق. ومن ثم ستحرص على وجود حكومة لا تهدد مصالحها وفي الوقت ذاته تسهم في إعادة الاستقرار للبلاد.

من هنا سيكون التنافس على أشده لحشد الحلفاء السياسيين، وستؤدي إيران دوراً في دعم مرشحي التحالف الوطني لكنها ستقف الى جانب الكتلة الاكبر الممثلة بائتلاف دولة القانون على خلفية العلاقات الفاعلة بينها وبين طهران كما تقف الى جانب التوجهات القريبة منها على خلفية ولاء بعض القوى الثورية التي انضوت اجنحتها العسكرية في الحشد الشعبي لزيادة حجم الكتلة الاكبر في حصد المزيد من الاصوات الانتخابية ريثما يتم انتاج كتلة كبيرة قادرة على تشكيل الحكومة أو على الاقل عرقلة تشكيل حكومة لا تأتي وفق المزاج السياسي لائتلاف دولة القانون وحلفائه في الداخل.

ثانياً: تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق العام ٢٠٠٣ تصدرت الصراعات المذهبية العمل السياسي لاسيما بعد الانتخابات البرلمانية الاولى نهاية العام ٢٠٠٥ وصعود أحزاب الإسلام السياسي الشيعي للحكم، فكانت ردة الفعل للحكومات العربية والاسلامية لاسيما البلدان المجاورة سلبية تجاه النظام السياسي الجديد، فأخذت تلك الدول على عاتقها دعم القوى والأحزاب السياسية الإسلامية السنيّة لإعادة توازن القوى، خوفاً من انتقال عدوى الديمقراطية والتعددية لبلدانهم، لذا اعتمدت على إذكاء النزعة الطائفية كداعم ومساند ومدافع عن حقوق السُنة في العراق عبر بعض زعماء السُنة السياسيين الذين لم يدخروا جهداً بالخطابات الطائفية لتمير الأجندات الخارجية.

وضمن هذه الرؤية يجدر الإشارة إلى المؤتمرات التي عقدها زعماء السُنة في خارج العراق: مؤتمر عمان، ومؤتمر جنيف، ومؤتمر الدوحة، ومؤتمر أنقرة يوم ٩/٣/٢٠١٧، ومؤتمر اسطنبول الذي عقد بتاريخ ١٢/٢/٢٠١٧ بإشراف أربعة دول هي: (تركيا، السعودية، قطر، الإمارات). سعت هذه الدول من خلال المؤتمر التعاطي مع الوضع العراقي في محاولة جمع شمل القوى السياسية السُنيّة

والدخول بالانتخابات البرلمانية ككتلة واحدة في قبال التحالف الوطني المدعوم إيرانياً. ولا يخلو هذا السلوك عن قراءة توجه الإدارة الامريكية الحالية في ظل رئاسة "ترامب" نحو تقوية المكون السني والدول السنية في المنطقة، للجم إيران وإيقاف تمددها في المنطقة^(١٥). ولم يقف دعم هذه الدول إلى حد اغداق الأموال للقوى والأحزاب السنية في العراق، بل وصل الحد بالإمارات إلى دعم انفصال إقليم كردستان من خلال دعمها المالي للحزب الديمقراطي الكردستاني نكاية بإيران وعملت على تمويل عملية إجراء الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧، والمعروف أن دور دول الخليج لا ينطلق من مصلحة وطنية، مثل باقي دول العالم الاخرى، بل ينطلق من منطلق مذهبي^(١٦).

من خلال ما تقدم ويغض النظر عن المصالح الذاتية لكل دولة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم أمنية أم ثقافية أم عقائدية....الخ. نجد أن الضعف الداخلي وتبعية الأحزاب الحاكمة للدول التي احتضنتها في حقبة المعارضة، وعدم قدرتها على إقامة علاقات متوازنة مبنية على تحقيق مصالح الطرفين، جعل منها أداة طيعة في تنفيذ اجندات الدول المتصارعة على مناطق النفوذ في العراق، ولا يتحقق ذلك من غير ابقاء الوضع السياسي والأمني في حالة عدم الاستقرار بشكل مستمر، ليكون التدخل في رسم معالم الخريطة الانتخابية أمراً بديهياً، ومن ثم لا تخلو موضوعة تشكيل تحالفات انتخابية من التدخلات الخارجية التي رسخت مبدأ التحالفات الطائفية والقومية في العمل السياسي مما حال دون تشكيل ائتلاف وطني يتجاوز العرف السياسي الانتخابي ويعمل على تشكيل حكومة وطنية تعمل من أجل مصلحة البلد ككل واحد متجانس بدلاً من النظر إلى العراق على أنه دولة مكونات.

ومن أجل فهم طبيعة هذه التحالفات الانتخابية والبرلمانية وبواعثها والمتغيرات المتحركة في تألقها والغايات التي تكمن من ورائها سنسلط الضوء على مساراتها وتقاطعاتها وأثرها على تشكيل الحكومة في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

مسارات التحالفات الانتخابية والبرلمانية وأثرها في تشكيل الحكومة

إذا كانت التحالفات الانتخابية من المهمات المنوطة بالقوى والأحزاب السياسية أكثر من غيرها، إلا أنها محكومة بالسلوك الانتخابي للناخب المحلي، وهذا السلوك غالباً ما يتأثر بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع، وهو أحد مؤشرات الانقسام أو التمايز الاجتماعي، عبر ربط السلوك والاختيار الانتخابي بالانتماء الاجتماعي للناخب، فهو يتأثر بالبيئة الاجتماعية، والحيز المكاني، وبشبكة العلاقات الاجتماعية المحلية^(١٧)، وبناء أي تحالف انتخابي يكون محكوماً بتوجهات الناخبين لاسيما في المجتمعات التي تعاني من الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والأمني، والملاحظ على التجارب الانتخابية العراقية وعمليات تهيئة وتنقيف جمهور الناخبين من الأحزاب المتنافسة استندت بالدرجة الأساس إلى خلفيات طائفية وقومية، الأمر الذي أدى وبعد خوض أربع جولات برلمانية صعبة تكوين ائتلاف وطني يتجاوز التعبئة المذهبية والقومية. ولكن في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت بعد العام ٢٠١٤، ثمة حالة من الحراك السياسي شهدت الدولة العراقية منذ دخول المواجهات مع "داعش" مرحلتها الأخيرة، كان عنوانه الرئيس هو الاستعداد للانتخابات البرلمانية في أيار ٢٠١٨. كما أن التكتلات السياسية والقوى الحزبية دخلت في مسار البحث عن التحالفات الانتخابية في لعبة توازنات جديدة قد تغير من خريطة التحالفات التقليدية القائمة. لأن حالات الحراك السياسي من التيارات المدنية بدت أكثر قبولا من جانب الرأي العام السياسي والمجتمعي، كرد فعل على فشل الأحزاب الدينية الشيعية والسنية المسيطرة على السلطة، في إحداث نقلات نوعية على مستويات الإصلاح السياسي والإداري ومحاربة الفساد، لاسيما بعد ترسيخها لسياسات فئوية في التعامل مع باقي المكونات السياسية والاجتماعية. الأمر الذي قد يؤثر على احتمال أن يمنح جمهور المقترعين العراقيين أحزاب وقوى الحراك المدني نسبة يعتد بها من أصواتهم خلال الانتخابات المقبلة. لكن هذا لا يعني تراجع المعادلة السياسية القائمة على سيطرة الأحزاب الشيعية والسنية على السلطة ؛ لأن هذا التصور يحتاج لسنوات من العمل السياسي من التيارات المدنية، ولكن يعني حلحلة تلك السيطرة بما يسمح بهامش حركة لباقي القوى المدنية بصورة تمكنها من تقاسم السلطة والنفوذ حتى وإن كانت في موقع المعارضة. ونجاح هذا الاحتمال يظل مرهوناً بقدرة الحراك المدني على مواصلة ضغوطه الاحتجاجية على الحكومة، وفتح المجال أمامها لتمثيل الرأي العام الوطني، ولتنفيع الهوية الوطنية العراقية العابرة للطائفية.

أولاً: مسارات التحالفات الشيعية والتيارات المدنية.

في ظل أجواء الحراك السياسي الانتخابي والحوارات بين القوى والاحزاب السياسية لتشكيل تحالفات انتخابية، تم الاعلان عن تشكيل أول تحالف بشكل رسمي بين القوى والشخصيات الديمقراطية والليبرالية المدنية تحت مسمى التحالف الديمقراطي المدني (تقدم)، الذي ضم خمسة عشر حزباً سياسياً، في المؤتمر الذي عُقد بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٧. ومما جاء في بيانه الختامي: ((لقد بينت التجربة الملموسة أن أزمات العراق لن تنتهي إلا بإعادة بناء العملية السياسية، عبر إحداث تغيير في أساسها الطائفي، وتنفيذ برنامج واقعي يمس حاجات ومصالح المواطنين، وينتشل العراق من أزمة نظام الحكم المبني على المحاصصة الطائفية والاثنية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد وفي استخدام الثروة النفطية. إلى جانب العمل على إعادة بناء عملية التحول الديمقراطي، وإقامة مؤسساتها وفق المعايير الوطنية وبما يحقق تطبيق مبدأ سيادة القانون، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، والغاء التشريعات السالبة للحريات المدنية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي شرعت في الحقبة الدكتاتورية، والمباشرة بمصالحة وطنية مجتمعية، ووضع حد حاسم وشامل للفساد والمفسدين، وملاحقة السراق والمزورين قضائياً، واستعادة الأموال التي استولوا عليها، وسيبقى هذا الاطار مفتوحاً لكل من يجد في المشروع المدني الديمقراطي خياراً لا بُدَّ منه لبناء الدولة المدنية، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والمؤسسات الدستورية. ويؤكد المؤتمر أن ابوابه ستبقى مشرعة مفتوحة لإجراء الاتصالات مع القوى السياسية الوطنية ذات المنطلقات الفكرية المتنوعة، ومع الشخصيات الساعية الى التغيير نحو عراق مدني آمن ومستقر، والتي تلتزم الديمقراطية والعمل من أجل دولة المواطنة))^(١٨).

إنَّ الغاية والهدف من تهيئة التيار المدني عبر جمع شتاته، وتصديه لتحمل مسؤولية النهوض بالمشروع الوطني بالتعاون والتنسيق مع التيار الصدري الذي انخرط هو الآخر بالتظاهرات الاسبوعية والتنسيق مع التيار المدني بالمواقف، وكان من المؤمل أن يتم الإعلان عن تشكيل تحالف انتخابي عابر للطائفية يشترك فيه التيار المدني والتيار الصدري والقائمة العراقية (إياد علاوي)، ولكن لم يتم اعلان هذا التحالف ولأسباب عديدة منها^(١٩):

اختلاف مزاج النخب الصدري والمدني، وهناك اعتراضات من شخصيات وقوى مدنية وصدريّة على الدخول بقائمة واحدة.

اختلاف البرامج الانتخابية.

الخوف من التسقيط الاعلامي والاجتماعي والسياسي لاختلاف الايديولوجيا، وهناك احتمال كبير ان تستخدم الاحزاب الحاكمة هذه الورقة بذريعة الالحاد مرة، ومرة اخرى بذريعة العمالة للغرب، واللعب بالورقة الدينية لتسقيط الطرفين.

خشية التيار المدني من مصادرة اصواته، وهذا ما يسمح به قانون الانتخاب؛ وذلك لدقة تنظيم التيار الصدري في توزيع اصواته على المرشحين بالشكل الذي يضمن حصولهم على أعلى الاصوات في القائمة.

رغبة كل طرف بمعرفة حجمه الانتخابي الحقيقي ليكون ورقة ضغط تفاوضية في رفع سقف المطالب في تشكيل الحكومة القادمة.

ويجدر بنا أن نذكر رأي الأستاذ الدكتور شمران حمادي في موضوع الاتفاقات الحزبية إذ يقول: ((وكذلك من العوامل التي يمكن أن تساعد على قيام الاتفاقات الحزبية الأزمات التي تمر بها الدول والتي تهدد كيانها أو مصالحها العليا حيث في كثير من الأحيان تدفع هذه الأزمات إلى قيام الاتفاقات الحزبية ليس فقط بين الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية وإنما حتى بين الأحزاب ذات الاتجاهات المتباينة، وذلك لأن قيام هذه الاتفاقات يكون أمراً ضرورياً لدفاع هذه الأحزاب عن حريتها وكيانها))^(٢٠). وهذا يفسر لنا ضعف الوعي السياسي لدى قيادات الأحزاب السياسية وقواعدها الشعبية وعدم قدرتها على اقناع جمهورها، من خلال إيجاد تبريرات غير منطقية لعدم الاتفاق أو التحالف الانتخابي في ظل الظروف القاهرة التي يمر بها العراق.

هذا الحراك والتقارب بين التيار الصدري والتيار المدني كان حافزاً لقوى سياسية أخرى في الدخول مع التيارين في تحالف برلماني بعد اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة، وكان من بين أهم القوى السياسية: القائمة العراقية الوطنية (إياد علاوي)، وتيار الحكمة الوطني (عمار الحكيم)، بناءً على مفاوضات وحوارات جرت بين السيد مقتدى الصدر وإياد علاوي والسيد عمار الحكيم، بمعنى انفراط عقد التحالف الوطني وبقاء ائتلاف دولة القانون لوحده. لاسيما أن هناك سيناريو قائم بدخول منظمة بدر، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وعصائب أهل الحق والكتائب باستثناء كتائب حزب الله (العراق) وحركة النجباء بتحالف يمثل الحشد الشعبي لاستثمار الانتصارات التي تحققت ضد تنظيم "داعش" الإرهابي في الانتخابات، وهذا السيناريو لا يخلو من الدعم الإيراني، ليشكل فيما بعد تحالف برلماني مع ائتلاف دولة القانون لإعادة انتاج حكومة تتسجم والمصالح الإيرانية في العراق.

أما بشأن الأسباب التي تحث القوى السياسية على التمسك بالحشد الشعبي فتكمن بالآتي^(٢١):

سعي القوى السياسية إلى استثمار انتصارات الحشد الشعبي على تنظيم "داعش" الإرهابي. محاولة القوى السياسية تحسين صورتها أمام الرأي العام العراقي الذي يعدّها بغالبيتها "طبقة فاسدة".

نية أغلب فصائل الحشد الشعبي المشاركة في العملية السياسية، وخوض الانتخابات، لإدراكهم بأن أسهم الحشد الشعبي في الشارع العراقي في ارتفاع مطرد مع الانتصارات التي يحققها في معاركه مع تنظيم "داعش" الارهابي.

محاولة بعض القوى السياسية، من خلال التحالف مع الحشد الشعبي تطعيم نوابها بوجوه جديدة مقبولة مجتمعياً، والتخلي عن بعض الوجوه المستفزة لمختلف الشرائح والفئات التي أساءت للمواطن العراقي.

إن دخول الحشد الشعبي في الخريطة الانتخابية أثار إشكالية في مخالفة صريحة لطبيعة دوره العسكري - الأمني، وترى قيادة الحشد أن المشاركة ليست على مستوى الهيئة كمؤسسة عسكرية كاملة، ولكن على مستوى الفصائل المكونة لها والتي ترغب في استثمار انجازها العسكري ضد تنظيم الدولة استثماراً سياسياً، وهي في إطار ذلك ستدخل الانتخابات عن طريق قائمة واحدة تضم فصائل الحشد عدا كتائب حزب الله (العراق) وحركة النجباء، على أن تتحالف تلك القائمة مع ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي^(٢٢).

هذا التحالف ومشاركة الحشد الشعبي في الانتخابات محل عدم رضا أمريكي والخوف من أن يصبح الحشد كالحرس الثوري في إيران. لذلك يرى الباحث أن الصراع الأمريكي - الإيراني، والأهمية الجيوسياسية لخريطة الانتخابات العراقية تكمن في نجاح أحد الطرفين في استمالة رئيس الوزراء حيدر العبادي وكسبه لمحورها لما سيشكله العبادي من رقم صعب في الانتخابات، ولا توجد فرصة للولايات المتحدة الأمريكية إلا من خلال خوض العبادي الانتخابات بقائمة منفردة. وهذا ما يرجح كفة التحالف المدني والصدري والقائمة العراقية الوطنية وتيار الحكمة الوطني في حال الاتفاق مع العبادي لتشكيل الحكومة المقبلة.

ووفق ما متوفر من معطيات على أرض الواقع وما يدور من حراك، أن ائتلاف دولة القانون سيدخل الانتخابات لوحده وبمعية قوائمه الرديفة في رهان على الانتصارات التي تحققت على تنظيم "داعش" الإرهابي في حكومة حيدر العبادي القيادي في حزب الدعوة وأحد أعضاء دولة القانون. وبالمحصلة على مستوى التحالف الوطني فإن مكوناته الرئيسة سوف تدخل الانتخابات إما بائتلافات جزئية أو بشكل منفرد، وليس بالضرورة تحمل الاسماء نفسها، اي ربما تتغير اسماء التحالفات.

أما التحالفات البرلمانية من المرجح أن يدخل ائتلاف دولة القانون مع ائتلاف الحشد الشعبي. أما التيار الصدري وتيار الحكمة سيدخلون في تحالف واحد على ان ينضم اليهم كل من القائمة العراقية الوطنية والتيار المدني لتشكيل الكتلة النيابية الأكبر.

هذا السيناريو الذي يستند إلى ما موجود من تفاهات حزبية فإنه نتيجة طبيعية لنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي المعمول به في العراق الذي (يساعد على تمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجلس النيابي بنسبة قوة كل منها فإنه كقاعدة عامة لا يساعد على قيام الاتفاقات الحزبية على الصعيد الانتخابي إلا بالنسبة لمتبقيات الأصوات الانتخابية في كل منطقة من المناطق الانتخابية وفي حالة ما إذا كان النظام يسمح بتجميعها. وعلى العكس من ذلك بما أن هذا النوع من الانتخاب يؤدي في الغالب إلى عدم استطاعة أحد الأحزاب السياسية الفوز بالأغلبية في المجلس النيابي فإنه يساعد على قيام الاتفاقات الحزبية على الصعيد الحكومي بقصد تشكيل الحكومات الائتلافية أو بقصد معارضتها^(٢٣). والسؤال هل أن الوعود والاتفاقات الشفوية التي تم ابرامها بين الأحزاب السياسية لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر والتي تتبثق منها الحكومة ستبقى؟ أم سينفطر عقدها في حال عدم تشكيل الكتلة الأكبر، وتتشتت وتحالف مع كتل أخرى سعياً للاستحواذ على بعض الوزارات، أو تبقى في المعارضة كحالة صحية لتقويم الأداء الحكومي؟.

ثانياً: مسارات التحالفات السنية.

المشهد السياسي هنا على درجة من الضبابية والغموض ليس للمتابع فقط، وإنما على مستوى القوى السياسية السنية نفسها، لوجود تحديات متعددة الأبعاد أدت إلى أن المشروع السياسي للمكون السني لم يُطرح بشكل واضح في ظل غياب قيادة حقيقية تعكس تطلعات شرائحه الاجتماعية، وأهم هذه التحديات في الواقع وجود بعض المناطق في الموصل تحت سيطرة "داعش"، ومشكلة النازحين واعادتهم لمناطقهم وهم يؤلفون جمهور الناهبين، والبنى التحتية المدمرة، والأوضاع الأمنية غير المستقرة في صلاح الدين وديالى والأنبار، وهذا ما دعا القوى السنية للتفكير في تأجيل الانتخابات لحين استقرار الأوضاع الأمنية. فالوضع الراهن يشكل تحدياً خطيراً للقوى السنية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للناخب في المناطق التي عانت من الحرب على تنظيم "داعش" الارهابي، فضلاً عن المشاكل العشائرية التي تولدت في تلك المناطق، وفقدان الثقة بالقيادات السياسية السنية وبالعامل السياسي بشكل عام الذي لم يجلب لهم سوى الدمار والخراب.

وفي وضع بهذا الوصف تتوجس الأحزاب والقوى السنية خوض الانتخابات بتحالف انتخابي موحد لعدة أسباب منها:

صعوبة اقناع الناخب بالوجوه السياسية السابقة، لأن التحالف يعني عودة القيادات نفسها التي تتحمل وزر ما آلت إليه الأوضاع من تردي، ومن التجربة باتوا معزولين عن مكوناتهم ومنبذين بسبب اخفقاتهم وفشلهم وفسادهم والتفريط بحقوق مواطنيهم.

محاولة كل حزب أن يقف على واقعه الانتخابي وثقله المجتمعي الحقيقي بعد العام ٢٠١٤، لأن الأوضاع تبدلت كثيراً ومزاج الناخب تغير تبعاً لحجم المصائب والمشاكل التي وقعت عليه. كثرة الخلافات بين القوى السياسية التي تدير مجالس محافظات التي سقطت تحت سيطرة تنظيم "داعش" الارهابي.

ظهور قوى مجتمعية جديدة وقيادات عشائرية بعيدة عن الأحزاب السياسية التي شاركت في العملية السياسية تحاول تمثيل سكانها المحليين سياسياً.

ومع ذلك هناك احتمال أن تشترك مجموعات صغيرة لتشكيل ائتلافات انتخابية، والمرجح أن اقطاب العملية السياسية السابقين يسعون لتحسين مواقعهم السياسية من جديد عبر الاتفاق على استحقاقات المرحلة المقبلة، ومن ثم محاولة الدخول في البرلمان بكتلة تضم جميع الأحزاب والقوى السياسية التي تمثل ناخبي المحافظات السنية.

ولا يختلف وضع القوى السنية كثيراً عن التحالف الشيعي من ناحية محاولة إغواء جمهورهم الانتخابي عبر تبديل أسماء قوائمهم الانتخابية والتماهي مع الرأي العام العراقي التواق للدولة المدنية التي تُصان فيها الحقوق والحريات وتتحقق فيها المساواة والعدالة الاجتماعية عبر اصلاح النظام السياسي، واستعاروا أسماء تدل على هذه المعاني ليخرج لنا رئيس البرلمان العراقي السابق سليم الجبوري بلعبة سياسية انتخابية جديدة لإيهام المواطنين، بإعلانه عن تشكيل تجمع جديد باسم "التجمع المدني للإصلاح" مدعياً بأنه تخطى عن ايديولوجيته الإسلامية الاخوانية، والتحول إلى شخصية علمانية أو مدنية عابرة للطائفية، لأن ذلك من متطلبات بناء الدولة في الوقت الحاضر، وهو بذلك يحاول تبديد هاجس السقوط بداخله في الانتخابات. وما يدل على ذلك هو التخبط الذي يتمظهر في سلوكهم الانتخابي فتارة يصرح بأنه سيدخل بتحالف انتخابي كبير مع ائتلاف دولة القانون وقوى اخرى من مختلف الاتجاهات السياسية متجاوزين بذلك الصبغة الطائفية التي طبعت سلوكهم الانتخابي السابق، وتارة اخرى يعقدون المؤتمرات لجمع القوى السنية في تحالف كبير لتمثيل المحافظات السنية، وهو مسعى رجل الأعمال خميس الخنجر، إلى إعادة ترتيب البيت السني الداخلي" ولملمة وجوهه المتناثرة في محيط العراق الاقليمي مدعماً من بعض القيادات "البعثية" والعشائرية^(٢٤).

ثالثاً: مسارات التحالفات الكردية.

المشهد السياسي في اقليم كردستان قبل انتخابات ٢٠١٨ لا يختلف كثيراً عن المشهد السياسي على المستوى الوطني، لقد أحدث موضوع اجراء الاستفتاء على انفصال الاقليم انقسام وعدم انسجام واضح بين أحزاب التحالف الكردستاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب كوران/ التغيير، والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي الكردستاني).

وفي خضم هذا الانقسام ستكون المنافسة بين الحزبين الكرديين الكبيرين على أشدها، وذلك بسبب الخلافات الداخلية الكردية - الكردية فيما يتعلق بانتخاب رئيس الاقليم ورئيس البرلمان والموقف من الاستفتاء، وعلى المستوى الداخلي يتمسك البرزاني بنظام المحاصصة وبالوجوه والرموز العائلية والعشائرية والحزبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بالاستفتاء ودخول تركيا وإيران كمتغير خارجي رافض بشكل لا يقبل النقاش انفصال الاقليم عن العراق، إذ بدأت بتعميق الانقسام بين الحزبين في محاولة لفض التحالف القومي وذلك عبر سعي إيران إلى استمالة الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يشكل مع حركة التغيير الثقل الحزبي في السليمانية والرافض لسياسات زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس الاقليم مسعود البرزاني، كما تجدر الإشارة الى انشقاق الدكتور برهم صالح وهو نائب الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني وعلان حركة سياسية باسم "التحالف من أجل العدالة والديمقراطية" وكذلك قيام رجل الاعمال الشاب وصاحب فضائية NRT، شاسوار عبد القادر بتشكيل حركة سياسية جديدة، وبالرغم من أن التجارب الانتخابية السابقة اثبتت أن الأحزاب الكردية تتوحد في ائتلاف واحد وتطرح مشروعها بكتلة متجانسة في مواجهة المنافسين في بغداد، إلا أن الوضع تغير كثيراً بسبب إصرار مسعود البرزاني على موقفه واجراء الاستفتاء الذي أضر بالإقليم من دون الالتفات إلى الآراء الأخرى التي طرحتها الأحزاب الكردية مثل حركة كوران وحزب الاتحاد الوطني، وهذا ما يدعونا إلى ترجيح احتمال أن تبحث الأحزاب الكردية عن حلفاء خارج نطاق الاقليم، بعد أن اجهضت محاولة مسعود البرزاني في التعجيل بإقامة الدولة الكردية، لاسيما أن التحالف الكردستاني يدرك جيداً أنه لا يشكل ثقل سياسي على المستوى الوطني وفي البرلمان الاتحادي منذ أن تم اقرار الموازنة الاتحادية في ٢٠١٣/٣/٧ والتصويت عليها في البرلمان من دون حضور التحالف الكردستاني وجزء من القائمة العراقية^(٢٥)، وبذلك يمكن القول أن التحالف الكردستاني أصبح منذ ذلك الحين تحالف تابع وليس تحالف مستقل وازدادت مخاوفه كونه أصبح غير ذي تأثير في ما يقره البرلمان، وينطبق هذا القول على التحالف السني بعد أن استخدم رئيس الحكومة السابقة نوري المالكي سياسة تقنيت الخصوم ونجح إلى حد ما في جذب عدد من النواب السنة حتى باتوا يسمونهم بسنة المالكي.

مما سبق ذكره يتضح أن التحالفات الحزبية على المستوى الوطني ستكون مجرد اتفاقات شفوية ووعود بإقامة تحالفات برلمانية لتشكيل الكتلة الأكبر التي ستشكل الحكومة، (لا سيما إذا ما علمنا أن باب تسجيل التحالفات الانتخابية يغلق بتاريخ ٢٠١٨/١/١٥، واستلام قوائم المرشحين لغاية ٢٠١٨/١/٢٠، وأن عدد الأحزاب المجازة لغاية ٢٠١٧/١٢/٤ وصل إلى ١٣٨ حزب سياسي)^(٢٦)، والراجح أن الحكومة القادمة ستنبثق من احتماليين للتحالفات، الأول: تحالف دولة القانون وفصائل الحشد مع بعض السنة وجزء من الكرد. الثاني: هو تحالف التيار الصدري والتيار المدني والقائمة العراقية وتيار الحكمة الوطني وجزء من الأحزاب الكردية، وإن حسم العبادي أمره ودخل الانتخابات بقائمة سيتحالف مع الثاني الذي سوف يحظى بتأييد دولي وإقليمي وعربي ما عدا إيران وبقائه ضمن ائتلاف دولة القانون يعني عدم قدرته على مغادرة ائتلاف دولة القانون، ووعوده بالتحالف مع التحالف الثاني ستكون مجرد مراوغة ومحاولة تفتيته مستقبلاً أو لدعمه في تشكيل الحكومة، ولكن هذا لا يمنع من أن السيناريو القادم سيؤول إلى تحالف قبل أو بعد الانتخابات بين التيار الصدري، والتيار المدني، والقائمة العراقية (إياد علاوي) وقائمة رئيس الوزراء حيدر العبادي، ونعتقد أن الحكومة القادمة ليست حكومة التحالف الوطني بمفهومه القديم كونه تحالف شيعي بل أن الصبغة الوطنية ستطغى عليه بسبب تغير الرأي العام العراقي وتوجهات الناخب العراقي السياسية، أما مشروع التحالف العابر للطائفية والذي سيتشكل من ائتلاف دولة القانون وتحالف القوى السنية وهو مشروع رئيس البرلمان السابق سليم الجبوري لن يرى النور فالعقلية السياسية العراقية تعاني من ترسبات الماضي وهي عقلية مأزومة لا ترقى إلى مستوى الطرح الوطني طالما أن الأحزاب الحاكمة لم تغادر إلى الآن هوياتها الفرعية، ولم ترقى إلى مستوى العقلية الفلسفية الإصلاحية التي تحمل هموم المواطنين والوطن، وما هذه الطروحات إلا محاولة لترصين جبهة أقطاب العملية السياسية التوافقية التي حكمت العراق منذ العام ٢٠٠٣.

رابعاً: نتائج الانتخابات وتشكيل الكتلة النيابية الأكبر وأثرها على تشكيل الحكومة.

شهدت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ ادخال التكنولوجيا المتطورة في العملية الانتخابية، وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلطة الرئيسة في مطلع الألفية الثالثة، إذ انعكس تأثيرها على مجالات الحياة جميعها، المجتمعات والحكومات بشكل عام وعلى حياة الناس بشكل خاص، وإن دخولها في المجال السياسي يعد الأكثر تأثيراً على حياة المجتمع، إذ شملت إدارة العملية الانتخابية بمراحلها كافة، لضمان الكفاءة والدقة والسرعة في إنجازها، وتشير "الانتخابات والتكنولوجيا" إلى البرمجيات والأجهزة الإلكترونية كأجهزة الحاسوب والطابعات والماسحات وقارئات الباركود والإنترنت، غير أن هناك وسائل أخرى للتكنولوجيا لا تتعلق بأجهزة الحاسوب بشكل مباشر، وإنما

بمواد جديدة كالكرتون والالياف الزجاجية والدائن المستخدمة في معدات الاقتراع. وبما أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي الركيزة الاساسية لبناء النظام الديمقراطي، وشرعية السلطة وتداولها، فقد حظيت باهتمام المجتمع الدولي، والمنظمات الاقليمية، والصكوك الدولية والوطنية، وتناولت بالتفصيل عناصر، وشروط، وحرية الانتخابات ونزاهتها^(٢٦)، لذلك فإننا سنسلط الضوء على أثر استخدام التكنولوجيا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ على سرعة اعلان النتائج ودقتها، وما هي ايجابيات وسلبات دخول التكنولوجيا في العملية الانتخابية.

الأسباب التي دعت المفوضية لاستخدام التكنولوجيا

إن من أهم الأسباب التي دعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى ادخال التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية هو تأخير إعلان النتائج في جميع العمليات الانتخابية السابقة قبل العام ٢٠١٨، مما يثير الشك والريبة في نتائج الانتخابات من قبل جمهور الناخبين والاحزاب السياسية لاسيما الاحزاب التي تخسر في الانتخابات وكذلك منظمات المراقبة الدولية والاقليمية والوطنية.

أنواع التصويت الالكتروني

يمكن لنا أن نقسم التصويت الالكتروني على نوعين رئيسيين:

الأول: التصويت الالكتروني الكامل.

وهو التصويت الذي يتم من دون استخدام أوراق اقتراع، إذ تُستخدم آلات التصويت الإلكترونية على نطاق واسع في بلجيكا والبرازيل والهند وفنزويلا والولايات المتحدة وغيرها. على الرغم من أن هناك اتجاهًا لاعتماد هذه التكنولوجيا، ماتزال هناك العديد من الدول التي تفضل وضع علامات على بطاقات الاقتراع وفرز الأصوات يدويًا.

وعلى الرغم من أن كفاءة بعض هذه الأنظمة الإلكترونية أمر لا جدال فيه، إلا أنها عانت من درجات مختلفة من المشكلات الأمنية، كما عانت من التصور العام بأنها لا يمكن الاعتماد عليها وأنها قد تتسبب في احتساب أخطاء كبيرة. غير أن من بين المزايا الرئيسة هي أنها تسهل عملية التصويت بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٧).

الثاني: التصويت الإلكتروني المختلط.

وهو التصويت الذي يتم باستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقليدية في آن واحد، بمعنى الإبقاء على استخدام ورقة الاقتراع، والعد والفرز اليدوي بجوار استخدام أجهزة التصويت الالكتروني المتطورة، كما في العراق في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨.

ومن الحجج التي تساق لاستخدام هذا النوع من التصويت، في حالة الطعن بنتائج الانتخابات

يمكن الرجوع إلى اوراق الاقتراع، واجراءات العد والفرز اليدوي لمطابقة النتائج، ومن الأسباب الأخرى هو انعدام الثقة بين فرقاء العملية السياسية، وارتفاع نسبة الأمية وضعف الوعي الانتخابي في المجتمع يؤثر على اختيار التكنولوجيا المتطورة للتصويت، إذ تتناسب عكسيا معا.

إيجابيات استخدام اجهزة العد والفرز وتسريع النتائج في انتخابات العام ٢٠١٨

١- السرعة في إعلان النتائج، إذ تم الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية خلال (٤٨) ساعة، بنسبة ٩٣%، ولأول مرة منذ الانتخابات الأولى التي جرت العام ٢٠٠٥، ويعود السبب في استغراق يومين لإعلان النتائج هو الضغط السياسي من الأحزاب المتنفذة في السلطة على المفوضية لإرسال النتائج مع صورة عن كل بطاقة انتخابية، وهو الأمر الذي لم تكن المفوضية مستعدة له، وتطلب تحميل الصور التي عددها بعدد بطاقات الاقتراح هذه المدة.

٢- تعد إحدى وسائل الحد من التزوير الذي كان يجري في الانتخابات السابقة.

٣- كلفتها الاقتصادية متدنية مقارنة بالتصويت التقليدي، وتصبح قليلة بمرور الزمن كلما زادت العمليات الانتخابية.

٤- عملية، ومسيطر على العطلات المحتملة، التي من الممكن ان تحدث في أثناء التشغيل والاستخدام.

٥- من الممكن عمل الأجهزة الإلكترونية باستخدام البطاريات الجافة لأكثر من (١٨) ساعة أكثر من وقت التصويت.

سلبيات استخدام اجهزة العد والفرز وتسريع النتائج في انتخابات العام ٢٠١٨

١- بسبب ضخامة عدد الموظفين الذين عملوا يوم الاقتراع ويقدر بـ (٢٥٠) ألف موظف، واختلاف مستواهم التعليمي، أدى إلى سوء استخدام التكنولوجيا المتطورة في العملية الانتخابية.

٢- أدى سوء الاستخدام إلى تعطيل محطات الاقتراع لمدد متباينة وهو من وقت الاقتراع.

٣- التلكؤ بارسال النتائج نتيجة عم خبرة الموظفين لحداث التجربة.

٤- عطل بعض الاجهزة، ولكن تم معالجتها عبر استخدام أجهزة احتياط، من قبل فرق صيانة منتشرة بين مراكز الاقتراع، لكن مع ذلك أدت العطلات إلى ضياع وقت مخصص للانتخاب.

٥- كان لضعف البنية التحتية اللازمة لاجراء الانتخابات قد شكل احد أهم المعوقات التي تواجه الادارة الانتخابية.

مشروع البطاقة الالكترونية

تم طبع (٢٤) مليون بطاقة ناخب تغطي جميع من يحق لهم الانتخاب، وتم تحديث (١١,٥) مليون بطاقة بايومترياً، وهناك (١,٤) مليون بطاقة في طور الطباعة بعد تحديث المعلومات بايومترياً، إلا أن هناك (٥) ملايين بطاقة محدثة لم يتم تسلمها من قبل الناخبين بمعنى حرمان مانسبته ٢٠% من الناخبين من حق التصويت. وهذا المشروع مخطط له ان ينتهي عام ٢٠٢٢، اسهم هذا المشروع من الحد من التزوير لعدم امكانية استخدام البطاقة لأكثر من مرة^(٢٨).

تقييم التجربة الانتخابية دولياً

على مستوى الامم المتحدة (UN)، وحال انتهاء التصويت اعلنت الامم المتحدة عبر ممثلها في العراق (يان كويتش) عن نجاح الانتخابات، على الرغم مما شابها من طعون وشكاوى. كما أعلن عن رصد عمليات "تزوير وترهيب" من مجموعات مسلحة في الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت ١٢ أيار ٢٠١٨^(٢٩).

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي (EU)، أشار التقرير إلى^(٣٠):

إخفاق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بجلب جهة مستقلة لفحص المنظومة الإلكترونية. أعابوا على الحكومة العراقية صمتها عن ممارسة ضغط وإرهاب من قبل جهات سياسية متنفذة على الناخبين في بعض الدوائر الانتخابية.

أعابوا على مجلس النواب السابق عدم قبوله بالنتائج، وإقراره التعديل الثالث لقانون الانتخاب.

أعابوا على القضاة المنتدبين عدم الشفافية في إعادة العد والفرز اليدوي.

أشار التقرير إلى قدرة الشعب العراقي على التغيير، إلا أن ذلك لم يروق لشركاء العملية السياسية.

الآثار السياسية والاجتماعية لإستخدام التكنولوجيا في الانتخابات

كشفت التكنولوجيا عن قدرة الناخب العراقي على التغيير، عبر عدم تجديد الثقة بنسبة ٧٣% من البرلمانيين السابقين، وهذا مؤشر جيد للحد من عمليات التزوير والتلاعب بارادة الناخبين، الأمر الذي أسهم في تعزيز ثقة الناخب باستخدام اجهزة العد والفرز وتسريع النتائج الكترونياً، كما أن عملية التداول على السلطة بدت واضحة عبر تغيير الشخصيات السياسية السابقة، وكشفت العملية عن قدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على التحول من الاطار التقليدي في الانتخاب الى التكنولوجيا المتطورة التي استخدمت لأول مرة في العراق، وعلى مستوى محيط العراق الاقليمي. الأثر الآخر هو عدم رضا الكيانات السياسية على نتائج الانتخابات، لاسيما الخاسرين، وهذا دليل على غياب الثقافة الديمقراطية للسياسيين الذين تصدوا للعمل السياسي، وحجم الصراع على السلطة.

نتائج الانتخابات وأثرها في تشكيل الحكومة:

دخلت أغلب القوى السياسية الانتخابات بقوائم منفردة وبعض التحالفات، وافرزت نتائج الانتخابات البرلمانية فوز القوى السياسية الرئيسة الممثلة بتحالف سائرون بـ (٥٤) مقعد الذي ضم الصديريون واليساريون بزعامة السيد مقتدى الصدر، وائتلاف الفتح بـ (٤٧) مقعد الذي ضم فصائل الحشد الشعبي بزعامة هادي العامري، وائتلاف النصر بـ (٤٢) مقعد بزعامة حيدر العبادي، والحزب الديمقراطي الكردستاني بـ (٢٦) مقعد، وائتلاف دولة القانون بـ (٢٥) مقعد بزعامة نوري المالكي، وائتلاف الوطنية بـ (٢١) مقعد بزعامة إياد علاوي، وتيار الحكمة بـ (١٩) مقعد بزعامة السيد عمار الحكيم، والاتحاد الوطني الكردستاني بـ (١٨) مقعد، وتحالف القرار العراقي بـ (١٤) مقعد، وأحزاب أخرى بعدد مقاعد أقل^(١).

واللافت للنظر أيضا بعد هذه الانتخابات هو الالتزام بالتوقيعات الدستورية لانتخاب الرئاسات الثلاث عبر تكوين كتلتين كبيرتين في البرلمان تألفت من مزيج من التوجهات السياسية والتنوع، الأمر الذي يدعونا للقول بأنهما كتلتين برلمانيتين وطنيتين وهما كل من كتلة الاصلاح والاعمار التي ضمت أبرز القوى السياسية تحالف سائرون وائتلاف النصر وتيار الحكمة وائتلاف الوطنية وقوائم أخرى صغيرة مثلت التنوع العراقي، وكتلة البناء التي ضمت ابرز القوى السياسية تحالف الفتح وائتلاف دولة القانون وبرز القوائم السنية التي جُمعت في تحالف واحد ومكونات متنوعة أخرى.

كان لهاتين الكتلتين الأثر الواضح في تشكيل الحكومة العراقية (٢٠١٨-٢٠٢٢) برئاسة السيد عادل عبد المهدي الذي جاء نتيجة التوافق بينهما، ولأول مرة منذ تشكيل الحكومة الأولى بعد العام ٢٠٠٣ يكون رئيس الوزراء مستقل وغير تابع لحزب سياسي، تم تشكيل الحكومة تبعاً للاستحقاق الانتخابي وتمثيل الأحزاب في الكابينة الوزارية بعدد يتناسب وحجمها البرلماني كنسبة مئوية، باستثناء تحالف سائرون والحكمة والنصر والفتح الذين تخلوا عن استحقاقهم وتركوا حرية اختيار الوزراء لرئيس الوزراء عادل عبد المهدي، ومع ذلك بقي منطق المحاصصة أمراً واقعاً لم تستطيع أغلب الأحزاب السياسية التخلي عنه، وبقيت بعض الوزارات تدار بالوكالة كوزارة الداخلية والدفاع والعدل والتربية إذ لم يتم التوافق عليها وعلى المرشحين لتولي مناصبها، على الرغم من مرور ما يقارب العام على تشكيل الوزارة.

(١) ينظر: موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

هذا الواقع السياسي يعكس حجم الصراع والتنافس بين الاحزاب السياسية ويعكس ايضا كثرة الخلافات الداخلية من جهة، ونتمس أيضاً وجود تدخل إرادات خارجية لرسم معالم الحكومة الجديدة من جهة أخرى، لاسيما في الوزارات الأمنية. مما أثر بشكل سلبي على الأداء الحكومي بشكل عام، وعلى التوقيات التي أُقرت في البرنامج الحكومي لتنفيذ بعض السياسات الحكومية، مما زعزع ثقة جمهور الناخبين بالحكومة الجديدة التي بدت وكأنها لا تختلف عن سابقتها بعدم الكفاءة والفاعلية لتلبية حاجات المواطنين.

مما تقدم نستنتج أن الخريطة الانتخابية مهما تغيرت فيها المعادلة الانتخابية من ناحية صعود تحالف معين وتراجع آخر لا تعني شيئاً إن لم تتغير فلسفة تشكيل الحكومة القائمة على أساس المحاصصة، وهذا الوضع لا يتغير إلا بتغيير النظام الانتخابي القائم على اساس التمثيل النسبي الذي يؤدي إلى تشكيل حكومات إئتلافية ضعيفة، تكون فيها سلطة الأحزاب أعلى من سلطة الحكومة، وخضوع النواب لإرادة زعماء التحالفات السياسية.

الخاتمة

كلما اقترب موعد دورة انتخابية جديدة تكثر التحليلات والتكهنات لمستقبل العملية السياسية في العراق، وتوضع سيناريوهات لخريطة الاتفاقات والتحالفات الحزبية وللحكومة الجديدة أيضاً التي ستبثق بعد الاعلان عن نتائج الانتخابات وتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بعد تحالفات برلمانية تستغرق وقت محدد وفق الدستور.

ويبدأ الجدل حول قانون الانتخاب الذي ينظم العملية الانتخابية وتحديد طريقة احتساب الأصوات، ولكن وعبر ثلاث عمليات انتخابية برلمانية وفي هذه الدورة أيضاً اتضح أن النقاش والجدل يدور في قضايا ليست جوهرية في إصلاح النظام السياسي، لأن الأصل في الإصلاح يبدأ من تغيير النظام الانتخابي وليس القانون الانتخابي مع علمنا ان القانون الانتخابي ينص على نوع النظام الانتخابي الذي سيعمل به لترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد برلمانية لتمثيلهم على المستوى الوطني.

إن العلة تكمن في نظام التمثيل النسبي وما انتجه في الواقع السياسي من نظام حزبي متعدد بلا ضوابط أو قيود (إذ وصل عدد الأحزاب المسجلة في المفوضية لغاية ٢٠١٧/١١/١٤ إلى ٢٩٧ حزب منها ١٣١ حزب قديم و ١٦٦ حزب جديد)، ومن نتائجه تشتت الاصوات بين الاحزاب المتنافسة بالشكل الذي يعرقل انبثاق حكومة تتمتع بقاعدة برلمانية ساندة لها، وبناءً على ذلك يتم

تشكيل حكومة ائتلافية تلعب فيها المصالح الحزبية الدور الأكبر، وينتهي عندها رأي المواطن في اختيار ممثليه.

وعلى اساس ذلك ومن منطلق بناء العملية السياسية وفق منهج المحاصصة الحزبية نرى أن العقلية السياسية العراقية سوف تبقى على النهج ذاته لاستعصاء الحل السياسي لديهم، ومحاولة الإبقاء على الوضع القائم لأن روافع الإصلاح غير متحققة على أرض الواقع.

ولكن الناخب الشيعي تتحكم به عوامل كثيرة لعل الأهم والأكثر تأثيراً المرجعية الدينية في النجف الأشرف. ولاشك أن دور المرجعية في الانتخابات السابقة كان حاسماً وجوهرياً فيما آلت إليه نتائج الانتخابات وحوارات تشكيل الحكومات المتعاقبة، بل وحتى إقصاء المالكي من رئاسة الوزراء للمرة الثالثة، وبات واضحاً موقف المرجعية الدينية من العملية السياسية وفواعلها ورموز المحاصصة فيها، وما عملية غلق ابواب المرجعية بوجه السياسيين الشيعة كافة إلا دليل واضح على يأس المرجعية الدينية من عملية الإصلاح على أيدي هؤلاء، حتى ترسخت قناعات تامة بضرورة اقامة الدولة المدنية وتمكين الوطنيين من ابناء العراق بغض النظر عن توجهاتهم السياسية.

لذلك راقبت المرجعية الدينية الشارع السياسي بدقة عالية وعقدت اجتماعات عديدة مع جهات وطنية مثلت التيار المدني تبنت الإصلاح ودافعت عن المشروع الوطني منذ بدء العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ لاسيما بعد انطلاق عمليات الاحتجاج في تموز من العام ٢٠١٥ وقبلها تظاهرات ٢٠١١، ودخول التيار الصدري في تلك الاحتجاجات دفاعاً عن حقوق العراقيين ومحاولة اصلاح النظام السياسي القائم بعد أن تبلورت قناعات متبادلة بوحدة الهدف والمشروع الاصلاح.

وفي ضوء ذلك سعت الاحزاب السياسية إلى تشكيل التحالفات الانتخابية بصيغة وطنية ولكن ليس بإرادة الأحزاب السياسية نفسها، إنما بإرادة جمهور الناخبين، ونرجح أن تتضمن حركة التغيير إلى التيارات المدنية والديمقراطية ولن يبقى التحالف الكردستاني كتلة واحدة، بل صراع المصالح سيكون العامل المتحكم في رسم معالم التوجهات الكردية.

وبقيت ورقة الحشد الشعبي قوية في المخيال الانتخابي إلا أن هناك محددات كثيرة تعترضها أهمها أن الحشد لا يمكن أن تتبناه جهة واحدة فهو مزيج من الأحزاب السياسية الحاكمة والتي سعت إلى المشاركة فيه، بمعنى انه يعاني خلافاً بنيوياً سيطيح بنتائجه ويشقتها بعد الانتخابات نتيجة الصراع حول الاستحقاقات الحزبية ولو بعد حين.

ومن خلال رصد الواقع السياسي العراقي بمحدداته الداخلية والخارجية، نرى أن هناك تغييراً يلوح في الأفق ليس من صنع الأحزاب، بل من صنع الناخبين، وهو تغيير ليس بجوهري (بلحاظ بقاء النظام الانتخابي نفسه)، بل تغيير نسبي مما يؤشر تحولاً نحو تبني القيم الديمقراطية ونبذ القيم

المتخلفة التي سادت في العمل السياسي منذ العام ٢٠٠٣. ويمرور الوقت يمكن الحديث عن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، التي سوف تتبنى وجهات نظر المواطنين في معالجة المشكلات التي تواجههم، ويكون الرهان على من يوفر مستقبل آمن من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الهوامش:

(١) نور أيوب، مشاريع عراقية تسابق التحالفات الانتخابية، الأخبار (البنانية)، في ١٣/٢/٢٠١٧. أنظر أيضاً: العراق واستحقاقات ما بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، في ٢٧/٨/٢٠١٧. وانظر أيضاً: محمد صادق الهاشمي، المشاريع السياسية الشيعية للانتخابات المقبلة ٢٠١٨... التيار المدني؟، موقع المدار، في ١٤/٨/٢٠١٧. وأنظر أيضاً: حسين داود، ترحيب شيعي وكردى بالتحالف الجديد للقوى السنية العراقية، جريدة الحياة، في ١٦/٧/٢٠١٧.

(٢) صافيناز محمد أحمد، الحراك السياسي في العراق.. التأقلم مع مرحلة ما بعد داعش والاستعداد للانتخابات التشريعية ٢٠١٨، <https://kitabab.com/cultural>، في ٤/١٠/٢٠١٧.

(٣) جاسم محمد سهراب، الدور السياسي للحركات الاجتماعية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٥، اطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦، ص ٣١٧.

(٤) لقاء خاص جمع التيار الصدري ممثلاً بالشيخ صلاح العبيدي والشيخ الدكتور علي سميسم مع شخصيات من التيار المدني، بتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٧، في مقر مجلس السلم والتضامن، كان الباحث أحد المشاركين في اللقاء.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) عادل أحمد حمدي، الانتخابات البرلمانية الـ (٢٠١٨) لعبة البحث عن مخرجات، شبكة أخبار العراق، <http://aliraqnews.com>، في ١٥/آذار/٢٠١٧.

(٧) الجبوري يعلن تشكيل تحالف القوى الوطنية العراقية، <http://www.alalam.ir/news/1996182K>، ١٤/أيلول/٢٠١٧.

(٨) عادل أحمد حمدي، مصدر سبق ذكره.

(٩) عشائر غرب الأنبار تعقد اجتماعاً مع المحافظ لإعلان ميثاق عشائر الغربية، موقع العربي الجديد. وكذلك ينظر: انتخابات ٢٠١٨.. خارطة جديدة لتحالفات مبكرة وصراع انتخابي ابطله المنشقون، موسوعة العراق، ٦/٥/٢٠١٧.

(١٠) تقرير أمريكي: الأحزاب الشيعية بدأت تغذي "الروح القومية" بترك الرعاية الخارجيين، موسوعة العراق، <http://iraqipedia.net>.

(١١) الاستقطاب الشيعي يُبدل خريطة القوى العراقية، جريدة الحياة، ٢٧/٧/٢٠١٧. وانظر أيضاً: صافيناز محمد أحمد، سياسات عمار الحكيم ومقتدى الصدر.. إيران وتحديات ترتيب البيت الشيعي العراقي، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
(١٢) أسامة مهدي، قيادي شيعي: خامنئي رفض انسلاخ الحكيم عن الاسلامي، <http://elaph.com/Web/News/2017/7/1160469.html>

وايضاً: مقابلة مع القيادي في المجلس الأعلى باقر جبر صولاغ الزبيدي في برنامج "زاوية أخرى" بقناة السومرية الاخبارية.

(١٣) العراق واستحقاقات ما بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، مصدر سبق ذكره.
(١٤) بعد زيارة "الصدر" للسعودية.. هل تحلق شيعة العراق بعيدا عن سرب إيران؟، صحيفة الأخبار (المصرية)، ٢ أغسطس ٢٠١٧. وانظر أيضاً: أسامة مهدي، مصدر سبق ذكره.
(١٥) عادل أحمد حمدي، مصدر سبق ذكره.

(١٦) حمد جاسم محمد، الامارات ودورها في دعم انفصال إقليم كردستان عن العراق، <http://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/11990K>، ٣١/٧/٢٠١٧.

(١٧) بيتر تيلور و كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان و إسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، ٢٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٨٣-٨٤.

(١٨) بيان مؤتمر التحالف الديمقراطي المدني (تقدم)، نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية، <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/okjekt/65616>، ٢٨/١٠/٢٠١٧.

(١٩) لقاء مع الناشط المدني الدكتور جاسم الحلفي، بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٧.
(٢٠) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢، ص ١٨٠.

(٢١) نور أيوب، الحشد الشعبي وانتخابات ٢٠١٨ فخ السياسة، الأخبار (اللبنانية)، <http://www.al-akbbar.com/node/278639>، ١٣/٧/٢٠١٧.

(٢٢) المصدر نفسه. وانظر أيضاً: العراق واستحقاقات ما بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، مصدر سبق ذكره.

(٢٣) شمران حمادي، مصدر سبق ذكره.

- (٢٤) نور أيوب، مشاريع عراقية تسابق التحالفات الانتخابية، مصدر سبق ذكره.
- (٢٥) البرلمان العراقي يقر الموازنة العامة لعام ٢٠١٣ من دون حضور الكرد الذين هددوا بموقف سياسي، ٤٠٨٥١/https://non١٤.net/، في ٢٠١٣/٣/٧.
- (٢٦) ينظر: وهج خضير عباس و سهى زكي نوري، آلية التصويت الإلكتروني في الانتخابات البرلمانية (دراسة لتطوير التجربة الانتخابية في العراق)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع/ السنة السابعة، ٢٠١٥، ص ٤٥٠.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.
- (٢٨) لقاء الباحث مع رئيس الدائرة الانتخابية الدكتور رياض البدان، بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥.
- (٢٩) ينظر: الموقع الإلكتروني: ١٤٠٥٢٠١٨١/http://www.rudaw.net/arabic/world/
- (٣٠) ينظر: تقرير بعثة خبراء الانتخابات في الاتحاد الأوروبي الى العراق،
https://afaq.tv/static/uploads/١/pdf/١٥٥٠٨٢٠٢٣٤٢٠c١٤٣ce٣e٦bde٨٣٣٦c٠٠
١d٣e٥٨٣ac٧٣- تقرير ١٢٠% الاتحاد ١٢٠% الأوروبي.pdf.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمعرية

- بيتر تيلور و كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان و إسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، ٢٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.
- شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢.

ثانياً: الأطاريح

- ١- جاسم محمد سهراب، الدور السياسي للحركات الاجتماعية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٥، اطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦.

ثالثاً: الدوريات

- ١- وهج خضير عباس و سهى زكي نوري، آلية التصويت الإلكتروني في الانتخابات البرلمانية (دراسة لتطوير التجربة الانتخابية في العراق)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية،

العدد الرابع /السنة السابعة، ٢٠١٥.

رابعاً: التقارير

١- تقرير بعثة خبراء الانتخابات في الاتحاد الاوربي الى العراق،

<https://afaq.tv/static/uploads/١/pdf/١٥٥٠٨٢٠٢٣٤٢٠c١٤٣ce٣e٦bde٨٣٣٦c٠٠.١d٣e٥٨٣ac٧٣.pdf>

خامساً: الصحف

١- الاستقطاب الشيعي يُبدل خريطة القوى العراقية، جريدة الحياة، ٢٧/٧/٢٠١٧.

٢- بعد زيارة "الصدر" للسعودية.. هل تحلق شيعة العراق بعيدا عن سرب إيران؟، صحيفة الأخبار (المصرية)، ٢ أغسطس ٢٠١٧.

حسين داود، ترحيب شيعي وكردى بالتحالف الجديد للقوى السُّنية العراقية، جريدة الحياة، ١٦ /٧ /٢٠١٧.

نور أيوب، الحشد الشعبي وانتخابات ٢٠١٨ فخ السياسة، الأخبار (اللبنانية)، <http://www.al-akbbar.com/node٢٧٨٦٣٩.١٣/٧/٢٠١٧>.

نور أيوب، مشاريع عراقية تسابق التحالفات الانتخابية، الأخبار (اللبنانية)، ١٣/٢/٢٠١٧.

سادساً: لقاءات خاصة

١- لقاء الباحث مع رئيس الدائرة الانتخابية الدكتور رياض البدران، بتاريخ ٥/٢/٢٠١٩.

٢- لقاء خاص جمع التيار الصدري ممثلاً بالشيخ صلاح العبيدي والشيخ الدكتور علي سميّسم مع شخصيات من التيار المدني، بتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٧ ، في مقر مجلس السلم والتضامن، كان الباحث أحد المشاركين في اللقاء.

٣- لقاء مع الناشط المدني الدكتور جاسم الحلفي، بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٧.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

١- العراق واستحقاقات ما بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٧/٨/٢٠١٧.

٢- أسامة مهدي، قيادي شيعي: خامنئي رفض انسلاخ الحكيم عن الاسلامي، <http://elaph.com/Web/News/٢٠١٧/٧/١١٦٠٤٦٩.html>.

٣- انتخابات ٢٠١٨.. خارطة جديدة لتحالفات مبكرة وصراع انتخابي ابطاله المنشقون، موسوعة العراق، ٦/٥/٢٠١٧.

- ٤- الجبوري يعلن تشكيل تحالف القوى الوطنية العراقية، <http://www.alalam.ir/news/1996182K>، ١٤/ يوليو/ ٢٠١٧.
- ٥- الموقع الإلكتروني: <http://www.rudaw.net/arabic/world/140520181>.
- ٦- البرلمان العراقي يقر الموازنة العامة لعام ٢٠١٣ من دون حضور الكرد الذين هددوا بموقف سياسي، ٤٠٨٥١/ <https://non14.net/>، في ٧/٣/٢٠١٣.
- ٥- بيان مؤتمر التحالف الديمقراطي المدني (تقدم)، نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية، <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/okjekt/65616>، ٢٨/١٠/٢٠١٧.
- ٦- تقرير أمريكي: الأحزاب الشيعية بدأت تغذي "الروح القومية" بترك الرعاية الخارجيين، موسوعة العراق، <http://iraqipedia.net>.
- ٧- حمد جاسم محمد، الامارات ودورها في دعم انفصال إقليم كردستان عن العراق، <http://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/11990K>، ٣١/٧/٢٠١٧.
- ٨- صافيناز محمد أحمد، الحراك السياسي في العراق.. التأقلم مع مرحلة ما بعد داعش والاستعداد للانتخابات التشريعية ٢٠١٨، <https://kitabab.com/cultural>، ٤/١٠/٢٠١٧.
- ٩- صافيناز محمد أحمد، سياسات عمار الحكيم ومقتدى الصدر.. إيران وتحديات ترتيب البيت الشيعي العراقي، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ١٠- عادل أحمد حمدي، الانتخابات البرلمانية الـ (٢٠١٨) لعبة البحث عن مخرجات، شبكة أخبار العراق، <http://aliraqnews.com>، ١٥/مارس/ ٢٠١٧.
- ١١- عشائر غرب الأنبار تعقد اجتماعاً مع المحافظ لإعلان ميثاق عشائر الغربية، موقع العربي الجديد.
- ١٢- محمد صادق الهاشمي، المشاريع السياسية الشيعية للانتخابات المقبلة ٢٠١٨... التيارات المدني؟، موقع المدار، ١٤/٨/٢٠١٧.
- ١٣- مقابلة مع القيادي في المجلس الأعلى باقر جبر صولاغ الزبيدي في برنامج "زاوية أخرى" بقناة السومرية الاخبارية.
- ١٤- موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.